كرنفال الديموقراطية:

حقيقة الأشياء أم مظاهرها؟

د.فالح عبدالجبار

في المقابل ثمة مأتم كامل يقيمه المرتابون من هذه الانتخابات او حركات الاحتجاج الديموقراطي. ويرى الغارقون في الاسماء ان هذه التطورات مؤامرة غربية، او اميركية تحديداً، وديموقراطية مستوردة، وان لا بديل عن الرفض والمقاومة رافعين بذلك الثيمات القومية كنقيض لإرساء الديموقراطية (ولو الى حين).

أرى في هذين المسربين خللاً في الرؤية رغم ان كل رؤية تنطوي على عناصر واقعية، فالسؤال الأهم هو ان كان العالم العربي على ابواب تحول ديموقراطي حقاً؟ والسؤل الموازي في الاهمية هو إن كانت الديموقراطية متسقة مع البعد القومي والاجتماعي عند المعترضين؟

الريبة واجب، لا تشكيكاً بقيمة الديموقراطية، ولا تقليلاً من شأن العرب في استحقاقها، ولا نكراناً لأهمية البعد الاجتماعي والقومي، بل خشية من طريقتنا نحن في تقليل الاشياء، طريقتنا المفعمة حماسة قبولاً او نبذاً.

منذ نصف قرن تقريباً والثقافة السياسية (كما العلوم السياسية) في العالم العربي منشغلة عن موضوعة الديموقراطية، اي البنية المؤسساتية للدولة ونواظم عملها (تقسيم السلطات حكم القانون) وعلائقها بالمجتمع، بمواضيع أخرى تسد الافق الفكري منذ الخمسينيات، مثل الوحدة القومية او التنمية او الاشتراكية او التحرر او الاسلام السياسي او الأصالة.

اواخر الثمانينيات من القرن المنصرم بدأ حديث خجول، هياب، عن ؟المجتمع المدني؟ والديموقراطية، بدأه، والحق يقال، بعض التنويريين القوميين، استجابة لتحولات اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية بانهيار النظم التوتاليتارية والعسكرية التسلطية. غير ان حرب الخليج ١٩٩١، فالانتفاضة الفلسطينية الثانية وصعود ليكود، ادت جميعها الى اسكات هذه البداية، وسرعان ما عادت الثيمات القومية (ازاء خطر خارجي) لتهيمن على الأفق. عاد العالم العربي القهقهرى الى قوقعته السابقة، مستكيناً الى رُهاب الغرب، وفوبيا الآخر، هذا المخرج الأيسر لتعليق كل التبعات على مشاجب الغريب.

لعلنا خسرنا بذلك فرصة تعميق النقاش حول الاندراج في موجة الانعطاف العالمي من نموذج الحكم التسلطي او الشمولي (التوتاليتاري) للدولة الى النموذج التمثيلي - الدستوري، الذي اكتسب زخماً اكبر بعد التحولات الكبرى في اوروبا الشرقية، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي السابق.

شملت موجة الدمقرطة هذه نحو خمسين دولة، ولم تكن اوروبية (كما كان الحال في القرن التاسع عشر) بل عالمية، ضمت اوروبا وآسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

كان ذلك ثمرة نهاية الحرب الباردة واعترافاً بأن هذه الحرب عينها ختمت بالشمع الاحمر على اي كوة للحريات السياسية في عصر الصراع بين القوتين العظميين. وما ان زال هذا الغطاء حتى انهارت أول ما انهارت انظمة الحكم العسكرية في اميركا اللاتينية (صنيعة الاستخبارات الاميركية) التي تغذت مثل الرخويات على عفن الحرب الباردة، ولم تكن وحدها في هذا العيش الطفيلي.

كان القرن العشرون عجيباً حقاً، كان قرن انهيار الديموقراطيات في اوروبا كما تأسست في القرن التاسع عشر، واعادة تأسيسها وفقاً لمتطلبات القرن العشرين.

انهارت الديموقراطية في روسيا القيصرية تحت وقع احتدام اللامساواة الاقتصادية المريعة، وحاجات التصنيع (الثورة البلشفية ١٩١٧)، مثلما انهارت الديموقراطية في ايطاليا والمانيا (١٩٢١ و١٩٣٣) تحت وقع المهانة القومية للامم المهزومة. كانت النازية والفاشية، بمعنى ما، احتجاجاً على اللا مساواة القومية بين الأمم، على كل بشاعة هذا الاحتجاج. وليس مصادفة ان يقارن موسوليني الفوارق الاقتصادية بين الأمم بالفوارق الاقتصادية بين الطبقات، مُعلياً شأن الصراع بين الأمم على صراع الطبقات.

خلاصة التاريخ الاوروبي الغربي في القرن العشرين تفيد ان توسيع المشاركة الاقتصادية حجر اساس في استقرار الديموقراطية التي انبثقت من عالم الاسواق الرأسمالية. من هنا ميلاد دولة الرفاه ونظام الضمان الاجتماعي. كما تفيد هذه الخلاصة ان التوازن بين الامم في حقوق السيادة والمشاركة في الاسواق العالمية (المشاركة الاقتصادية) هو ركيزة اخرى لثبات الديموقراطية. ومن هنا ولدت اتفاقيات بريتون وودز وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومن بعدهما لاحقاً منظمة التجارة الدولية.

> ثمة كرنفال عربي (قد يكون مبكراً) احتفاء بانعطاف نحو الديموقراطية. المحتفون يومئون الى انتخابات فلسطين والعراق، والى حركة (كفاية) (مصر) والى الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الوثبة اللبنانية لاستعادة مقاليد الديموقراطية البرلمانية. وبوسع المرء ان يسعف المحتفين، هنا، بتوسيع قائمة الاصلاح الديموقراطي، كيما تضم البحرين والمغرب (مثلاً) او الكويت الساعية الى فتح باب المشاركة امام المرأة لتعميم الديموقراطية.

بخلاف هاتين الركيزتين (الاقتصادية - الاجتماعية والقومية) تنحو الامم او جل قواها الاجتماعية الى اعلاء البعد الاجتماعي (الرفاه، الخدمات، او حتى التصنيع) واعلاء الشأن القومي (الاستقلال، الوصول للاسواق العالمية) على الحرية السياسية (الديموقراطية)، بما يؤدي الى تدمير اسس الديموقراطية، وفتح الباب لصعود الشمولية، والغرق في اوحال الحرب، ساخنة ام باردة. انفقت المانيا المحرومة من الاسواق البلايين لبناء ترسانتها العسكرية، وخوض الحروب، كما انفق الغرب الليبرالي البلايين لسحق الماكنة الألمانية، وأنفق البلايين الاضافية، بعد الحرب، لبناء الديموقراطية في البلدان المهزومة (المانيا، ايطاليا، اليابان، النمسا).

وفي عالمنا العربي يقف الفكر الديموقراطي نبتة هشة تماماً بازاء تيارين: الاجتماعي والقومي. المدرسة الاجتماعية تمحض الدولة الراعية ما يشبه حق البكورية الاقطاعي، في احتكار الحكم مقابل دفع التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية، على حساب الشرعية الدستورية، والمحاسبة، والانتخاب. في حين أن المدرسة القومية تضع التحرير القومي، بمعناه الواسع أو الضيق، أو بمعناه الحقيقي أو المتخيل، محل التعارض مع الديموقراطية، ومع حركات اذكاء الصراع للجم أنظمة الحكم التسلطية. وقد ولدت الليبرالية مع جيل السياسيين المتحدرين من عوائل الاعيان والوجهاء، المعتمدين على الملكيات العقارية. اما مدارس الاحتجاج الاجتماعية والقومية فولدت من أوساط الفئات الوسطى ذات التعليم الحديث. من هنا سهولة بل واقع تداخل هاتين المدرستين تداخلاً مكينا أدى، في الممارسة، الى نشوء دول تسلطية (عسكرية في الغالب) تقوم على نظام الحزب الواحد، والاقتصاد الأوامري. حتى بديلها الشعبوي بصيغته الاصولية الاسلامية تشرّب الكثير من أفكار وشعارات هاتين المدرستين.

وعليه فان السجال الديموقراطي الحالي بازاء هاتين المدرستين ليس تجريداً نظرياً، أو بحثاً مجرداً عن انماط متوازنة للتطور الديموقراطي. بل يتخذ هذا السجال شكل تصادم مع نخب حاكمة مدعمة بانتلجنسيا تنعم بامتيازات هذا النظام التسلطي، الذي لا يفكر قط بالتخلي عن مزاياه وامتيازاته، رغم احتدام المشكلات.

هذه هي معضلة السجال الديموقراطي. اما المعضلة الأخرى فتتصل بالبنية المؤسساتية اللازمة لقيام ديموقراطية مستقرة. وهنا تتفق العلوم الاجتماعية على ان الديموقراطية التمثيلية الدستورية، الفاعلة في اطار الدولة القومية الحديثة، كنظام شامل بكامل طبقاته وأفراده، نظام حديث العهد، ينتمي الى طور متقدم من العصر الصناعي ولا سابق له قبل هذا العصر.

ثمة في الاقل ثلاثة شروط مؤسساتية لذلك، وهي تطور الاسواق كقوة اقتصادية منفصلة عن الدولة، وصعود الطبقات الوسطى الحديث، والخروج من أسر الثقافة التقليدية كمنبع للشرعية السياسية. وقد دخل عالمنا العربي عصر الديموقراطية من أواخر عهده الزراعي (أو حتى الرعوي في بعض الاصقاع) الذي يقوم على جماعات مغلقة، وطوائف ثابتة، ذات تراتب هرمي يستبعد المساواة السياسية. ولم ينتقل الا جزئياً نحو مجتمع حديث يقوم على جماعات منفتحة، متغيرة، ذات مساواة سياسية لا تستبعد التفاوت الاجتماعي.

ودخل الدستور الينا في القرن التاسع عشر من بوابة الاحتكاك بالغرب وبفضله. جاءتنا الدساتير عبر مصلحين كبار انحدروا من صلب دولة اقطاعية (مدحت باشا مثلا)، مثلما أُرسي اول البرلمانات والنظم الانتخابية المستقرة في القرن العشرين تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي في المشرق العربي. وسقطت النماذج الأولى للنظام التمثيلي - الدستوري لقمة سائغة على يد العسكر، وذلك لهشاشة أساسها الاجتماعي (غياب طبقة وسطى دينامية) ولفظاعة التفاوت الاجتماعي (أرياف الفلاحين المعدمين، ومدن الحرفيين المنهارين) ولاحتدام المشكلة القومية (الاحتلال، القواعد الاجنبية، قيام اسرائيل). والتجربة الوحيدة (اللبنانية) التي حافظت على قدر من الاستمرار بفضل نظام الطوائف، سرعان ما قُمعت وقُيدت بفعل الصراع الاقليمي - العالمي.

ولعل العالم العربي اليوم على أبواب تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، وإن تكن متفاوتة بين مغرب ومشرق وخليج. فالتمدين بلغ مستوى عالياً، واتساع الطبقات الوسطى سِمة بارزة للعيان، ورغم تهمشها في أصقاع وصعودها في أخرى، فان حتمية تحول مضطرد نحو زيادة مكوناتها المعتمدة على الملكية والرأسمال، على حساب الفئات المعتمدة على الراتب (فهذه الأخيرة شديدة التعلق بالدولة، تسلطية أم لا). لكن الأسواق، رغم بعض الاصلاحات، لا تزال مقيّدة، ولا تزال كثرة من الدول تعتاش على ريوع محلية (انتاج النفط)، أو خارجية (بيع الخدمات لدول غنية)، وهذه الريوع تمنح الدولة مصادر مستقلة عن الانتاج المجتمعي للثروة.

أخيراً، ثمة احتدام بين الثقافات التقليدية التي تسبغ الشرعية الدينية على السياسة، للحاكم كما لحركات الاحتجاج، والثقافة الحديثة التي تترك بصماتها حتى على التقليديين. فكسر الصلة بالاقتصاد الأوامري الريعي، وبالثقافة التقليدية هو، بالتالي، المنعطف التاريخي الفعلي نحو الانتقال الديموقراطي.

أما الآن فلا يزال العالم العربي يساجل على ضفاف هذا التفكيك، في وجل. وقبل نحو ثلاثة قرون سخر مونتسكيو، صاحب ؟روح الشرائع؟، من هذه المساجلة: اذا لم نكن نمتلك الأشياء، فلنملك اذاً مظاهر الأشياء!

محنة العقل العربي:

البغدادي أنموذجاً

شاكر النابلسي

-١-

الأستاذ الدكتور أحمد البغدادي أستاذ للعلوم السياسية بجامعة الكويت. وهو علم من أعلام الكويت الثقافية، ومن المفكرين الليبراليين البارزين في الكويت وفي العالم العربي، ومن الناشطين في الشأن العام الكويتي. وأحمد البغدادي هو الشوكة الجارحة في حلق السلفية والرجعية الفكرية الكويتية. ومن هنا كان أحمد البغدادي أول "سجين فكر" في تاريخ الكويت كله في ١٩٩٩ ، عندما حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر، فقامت لجان حقوق الانسان ومؤسسات حرية الفكر والثقافة في العالم، وفي العالم العربي دفاعا عن أحمد البغدادي، وأخرجته من السجن بمبادرة خيّرة من سمو أمير الكويت.

واليوم تنجح السلفية الكويتية الظلامية مرة أخرى في جرّ أحمد البغدادي إلى محاكم التفتيش. وتنجح في تلفيق قضية ضده بتهمة "الإساءة للدين الإسلامي". وتحصل على حكم بسجنه لمدة عام مع وقف التنفيذ، وبغرامة ٢٠٠٠ دينار كويتي، وبفرض الرقابة على مقالاته لمدة ثلاثة اشهر.. الخ. مما اضطر أحمد البغدادي إلى طلب اللجوء السياسي إلى أية دولة غربية في العالم. ومما اضطره إلى التوقف عن الكتابة نهائياً في جريدة "السياسة" الكويتية التي كتب فيها منذ سنوات طويلة. وأعلن أنه لن يعود إلى الكتابة إلا بعد خروجه من الكويت.

-٢-

هل هناك محنة في الثقافة العربية المعاصرة أكبر من محنة أحمد البغدادي؟

وهل هناك محنة للعقل العربي المعاصر أكبر من هذه المحنة وأمثالها من المحن، التي أدت إلى قتل المثقفين العرب وسجنهم وطردهم من بلادهم واضطرارهم إلى الهجرة واللجوء السياسي في دول الغرب؟

لقد شهدنا في تاريخ الثقافة العربية الغابر محناً للمثقفين من أمثال محنة الإمام أحمد بن حنبل المعروفة والتي تحمّلها الإمام أحمد في شجاعة، ورفض الخضوع والتنازل في القول بمسألة (خلق القرآن)، وحمل الخليفة المأمون الناس والفقهاء على قبولها قسراً وقهراً.

ومحنة أحمد البغدادي لم تكن في مسألة دينية خطيرة كمسألة "خلق القرآن"، ولكنها كانت في مسألة الدفاع عن عقل الإسلام حين عارض تحفيظ القرآن للصغار غيباً ، حتى لا يتعودوا على التلقين وتحجر العقول كما نادى بذلك من قبل (جريدة "الحياة" ١٠/١/ ١٩٩٩) المفكر السعودي عبد الله الحامد ، فكّ الله أسره. وهي دعوة لمصلحة الإسلام وليست ضده لو كانوا يعقلون. وهو لا يقلل من قدر القرآن بقدر ما يعني إدراك وظيفته الرسالية إدراكاً عقلياً وواقعياً سليماً.

لقد شهدنا في تاريخ الثقافة العربية الغابر محناً للمثقفين من أمثال محنة الإمام مالك بن أنس (إمام دار الهجرة) بسبب حسد ووشاية بينه وبين والي المدينة جعفر بن سليمان. ويروى أنه ضُرب بالسياط حتى شلّت يده .

والإمام أحمد البغدادي في محنة وبلاء، بسبب حسد ووشاية بينه وبين السلفيين الظلاميين الكويتيين الذين كادوا له، وما زالوا يكيدون كيد النساء، واستطاعوا أن ينتصروا عليه كما فعلوا في السابق. وكما استطاعوا أن يضطروا الكاتب الليبرالي الكويتي الآخر عبد اللطيف الدعيج ويخرجوه من الكويت حيث يقيم الآن في أمريكا ويكتب من هناك. وكما استطاعوا أن يخرسوا كثيراً من رموز الحداثة والليبرالية في الكويت، ويقفوا في وجه الدولة بأكملها التي تريد للمرأة الكويتية حريتها وتمثيلها في البرلمان وهم يريدون لها البيت لا تبرحه للخَلَف والسَلَف.

لقد شهدنا في تاريخ الثقافة العربية الغابر محناً للمثقفين من أمثال محنة الإمام أبي حنيفة النعمان ووقوفه في وجه ظلم وطغيان الخليفة العباسي المنصور الذي قتل أبا حنيفة بالسم. فنحمد الله على أن السلفيين الظلاميين لم يقتلوا المُعلّم البغدادي كما فعلوا بفرج فودة وحسين مروة ومهدي عامل ومحمود طه المفكر السوداني وغيرهم، وكادوا يقتلون نجيب محفوظ، واكتفوا بإسكات المُعلّم البغدادي وطرده من الحلبة الثقافية، وربما دفعه إلى الهجرة، كما فعلوا مع نصر حامد أبو زيد والشيخ الأزهري أحمد صبحي منصور المفكر والمصلح المصري واللاجيء السياسي في أمريكا الآن.

-٣-

قضية المُعلّم أحمد البغدادي في هذا الظرف الثقافي الآن قضية كبرى، على جميع المثقفين الليبراليين في العالم العربي وفي المجتمع الدولي التصدّي لها. لقد قامت الأستاذة الدكتورة رجاء بن سلامة في جامعة تونس بكتابة نداء تضامن مع المُعلّم البغدادي وطلبت من المثقفين الليبراليين وغير الليبراليين من الشرفاء التوقيع عليه، وقد وقعت عليه مجموعة كبيرة من المثقفين من جميع أنحاء العالم حتى الآن من بينهم: إلهام المانع، الكاتبة والمحاضرة بجامعة زيوريخ بسويسرا، فرنسوا باصيلي، شاكر النابلسي، أحمد الحباشنة، الشاعر محمد عبد المجيد، كامل النجّار الباحث المقيم بإنكلترا، الشاعر موسى برهومة، الباحث محمد عبد المطلب الهوني، الشاعر باسط بن حسن، أحمد دبيكي، جمال سند، الكاتب والناشر بيار عقل، المفكر العفيف الأخضر، الشاعر عبد القادر الجنابي، الطبيب فتحي بن سلامة ، الكاتب حافظ سيف فاضل، الأستاذة بريجيت علاّل، الناشر توفيق علاّل، المحامية وسيلة تمزالي، الناشط في جمعية حقوق الإنسان بالسعودية إبراهيم المقيطيب، خالد كرم، المُعلّم طالب المولي، الكاتب الصحافي فاخر السلطان، المهندس محمد الشيخ، المهندسة ليلى الموسوي، المهندس محمد بوشهري، صقر العجمي، أحمد حافظ من مجموعة الدفاع عن حقوق المرأة السعودية، نادية شعبان، محمد الأخضر لالا، عضو حركة التجديد بتونس، جمعية التونسيين بفرنسا، الناشطة النسوية فتحية الشعري، الأكاديمي السعودي إبراهيم عباس نتّو، ماجد حبيب، ليلى بن اللاغة، الباحثة التونسية آمال القرامي، المحامي محمد دهشان، يوسف الأجاجي، رضا النمير، جلول بن حميدة، رئيس تحرير "تونس الأخرى" والكاتب السوري محمود زعرور، وناجي الزيد، أستاذ الفيزيولوجيا، جامعة الكويت، والاختصاصي التربوي التونسي عمارة بن رمضان.

-٤-

محنة المُعلّم البغدادي جزء صغير وكبير من محنة العقل العربي الآن.

قياساً لما يتعرض له العقل العربي في كل أنحاء الوطن العربي من حرب وتخريب وتضليل عن طريق نشر فكر السحرة والمشعوذين، وحجب الرأي الآخر، وحجب المثقفين العقلانيين، ومحاكمتهم وسجنهم وقتلهم وتعليقهم على المشانق وطردهم خارج أوطانهم.

محنة المُعلّم البغدادي جزء كبير من محنة العقل العربي الآن، قياساً لما تقوم به الأنظمة السياسية والقضائية والأمنية من تبني لفكر الظلاميين السلفيين وعدم احضارهم إلى المحاكم العربية خوفاً من بطشهم، ودفعاً لشرورهم، واتقاءً لإرهابهم، مما اضطر فئة من الليبراليين إلى رفع شكاواهم إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن (البيان الأممي ضد الارهاب).

-٥-

لقد كان أحمد البغدادي من أهم المفكرين الليبراليين المعاصرين المدافعين عن الإسلام. وكتابه (تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، ١٩٩٩) من أهم الكتب التي صدرت في العشرين سنة الماضية. وهو يخدم الإسلام العقلاني المنير أكثر بكثير مما تخدمها كتب الشيخ القرضاوي أو حسن الترابي أو راشد الغنوشي ، أو كتب الإخوان المسلمين ، أو كتب كثير من أشياخ الأزهر التي لا تقرأ فيها غير علك الكلام، وتجريم الأنام، والحديث إلى الأنعام، والحطّ من المقام.

وكل من كان يقرأ مقالات المُعلّم البغدادي في جريدة "السياسة" منذ سنوات طويلة، أو من يقرأ كتابه (تجديد الفكر الديني: دعوة لاستخدام العقل، ١٩٩٩) سوف يرى الاضافة الفكرية الحداثية العقلانية التي أضافها المُعلّم البغدادي لمفهوم الإسلام الحديث والعقلاني. ولعل محاكمته بتهمة "الإساءة للإسلام" هي من قبيل النكات السخيفة، والجرائم الثقافية التي لن تُغفر ولن تُنسى، والترهات المبتذلة والمعهودة في أوساط السلفيين الظلاميين.

ولكن كل قضاء المؤمن خير له (ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين) (محمد:٣١) . والمُعلّم البغدادي كان من المؤمنين الصابرين، وهو اليوم يتمثل بجزء من القول المشهور للإمام الشافعي: إن كان رفضاً حب العدالة والنُهى (العقل)

فليشهد الثقلان أني رافضي